الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/584
28 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٦ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٦/٤٨ المتعلق بمسألة جزيرة مايوت القمرية. وفي الفقرتين ٥ و٦ من هذا القرار، طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يظل على اتصال مستمر بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن هذه المشكلة وأن يبذل مساعيه الحميدة بغية ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة عن طريق التفاوض وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٢ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وجه الأمين العام مذكرة شفوية الى الممثلين الدائمين لجزر القمر وفرنسا لدى الأمم المتحدة يلفت فيها انتباههما الى محتوى قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٨ ويدعوهما الى تزويده بأي معلومات ذات صلة لإدراجها في تقريره الى الجمعية العامة.

٣ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ كذلك، وجه الأمين العام رسالة الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية يلفت فيها انتباهه الى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٨ ويطلب تزويده بمعلومات عن أي إجراء اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في البحث عن حل سلمي للمشكلة عن طريق التفاوض.

٤ - ويقدم هذا التقرير، الذي أعد استنادا الى الردود الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا والبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة وكذلك من منظمة الوحدة الأفريقية، الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٦ من القرار ٥٦/٤٨.

ثانيا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

٥ - في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وجهت البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة مذكرة شفوية الى الأمين العام فيما يلي نصها:

031194 031194 94-41956

"لا تزال فرنسا على استعداد للإسهام في ايجاد حل عادل ودائم يتفق مع دستورها ويحترم إرادة السكان المعنيين. وفي هذا الصدد قرر سكان مايوت بحرية وديمقراطية بقاء إقليم مايوت ضمن الجمهورية الفرنسية. ويجري حوار دائم وبنّاء وعلى أعلى مستوى مع جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية، كما تشهد على ذلك الزيارات المنتظمة التي يقوم بها الرئيس جوهر الى فرنسا. وفرنسا مقتنعة أن مثل هذا التشاور يجب أن يتواصل برغبة ثابتة في المصالحة وتهدئة الوضع والانفتاح."

ثالثا - المعلومات الواردة من حكومة جزر القمر

٦ - في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤، بعث مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في جزر القمر بالمعلومات التالية الى الأمين العام للأمم المتحدة:

"إن جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية أرخبيل مكون من أربع جزر هي القمر الكبرى وأنجوان، ومايوت وموهيلي.

"أعلنت جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية، التي كانت مستعمرة فرنسية سابقة لمدة ١٣٠ سنة، وحافظت دائما على وحدتها الوطنية، أعلنت استقلالها من جانب واحد، في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥.

"ونذكّر بأن إعلان هذا الاستقلال من جانب واحد تم على إثر استفتاء لتقرير المصير نظمته فرنسا في جزر القمر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. وخلال هذه الاستشارة الشعبية، اختار ٩٥ في المائة من سكان جزر القمر الاستقلال. وهناك اتفاقات أبرمت بين جزر القمر وفرنسا في حزيران/يونيه ١٩٧٣ نصت على تنظيم هذا الاستفتاء الذي "ستعلن نتائجه بصورة إجمالية، وليس نتيجة كل جزيرة على حدة". غير أن فرنسا، بدلا من أن تفي بالتزاماتها التي تعهدت بها عشية الاستقلال، اعترفت باستقلال الجزر الثلاث ومنحت جزيرة مايوت مركزا خاصا مما أثار دهشة كبيرة لدى سكان جزر القمر.

"وهكذا، وبدلا من التقيد بنتائج استفتاء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، أصدرت فرنسا قانون ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ الرامي الى تجزئة جزر القمر مدعية أن غالبية سكان جزيرة مايوت صوتوا ضد الاستقلال.

"بيد أنه تجدر الاشارة الى أنه لم يسبق الاعتراض في أي نص من النصوص القانونية أو غيرها في فرنسا على وحدة الأرخبيل أو الطعن فيها، كما أن السلطات الفرنسية أكدت دوما هذه الوحدة حتى عشية الاستقلال. وقد أعلن وزير الدولة لمقاطعات ما وراء البحار واقاليم ما وراء

البحار في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٧٤ وفيما يتعلق بالاستفتاء أن الحكومة الفرنسية اختارت إجراء استفتاء عام للأسباب الثلاثة التالية:

"السبب الأول، قانوني لأن قواعد القانون الدولي تقضي باحتفاظ كل اقليم بالحدود التي ورثها عن الاستعمار.

"ثانيا تعذر تصور تعدد المراكز لمختلف جزر الأرخبيل. وأخيرا فإن فرنسا لا ترغب في إثارة العداوة بين سكان جزر القمر".

وقال السيد ستيرن أيضا:

"إن فرنسا ترفض تقسيم جزر القمر لأن سكانها يشكلون شعبا واحدا ويدينون بدين واحد هو دين الاسلام، وتجمعهم نفس المصالح الاقتصادية".

"إن فرنسا بإصدارها قانونا يحدد مركزا خاصا لجزيرة مايوت، قد عارضت الالتزامات التي تعهدت بها. وانتهكت في الوقت نفسه المبدأ المقدس الذي ينص على حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار وكذلك إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د - ١٥))، الذي تنص الفقرة ٦ منه على ما يلي:

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه."

"وقد ردت الأمم المتحدة على هذا الانتهاك للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق سان فرنسيسكو، فقبلت جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية الفتية عضوا فيها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة بالإجماع (القرار ٣٣٨٥ (د - ٣٠))، ولم تشارك فرنسا في عملية التصويت. واعترفت الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز باستقلال جزر القمر مع احترام حدودها الأصلية، ولا تزال تؤكد سيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت بموجب القرارات التي تتتخذها في كل دورة من دوراتها العادية.

"ويطلب دائما، الى فرنسا، في هذه القرارات احترام التزاماتها التي تعهدت بها عشية استفتاء تقرير المصير فيما يتعلق باحترام وحدة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وسلامة أراضيها وإجراء حوار صريح وبناء معها بهدف إعادة جزيرة مايوت الى مجموع جزر القمر.

"وما فتئت جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية تدعو من جانبها الى الحوار والتشاور في البحث عن حل لهذه المسألة. واتخذت جميع الحكومات التي توالت في مونوري منذ عام ١٩٧٥ الموقف نفسه.

"ولذلك، فإن الحكومة الحالية لجزر القمر ما فتئت، في ظل القيادة الرشيدة لفخامة رئيسها سعيد محمد جوهر تؤكد رغبتها في التفاوض مع فرنسا بغية التوصل إلى حل مرض لهذه المشكلة الأليمة.

"ولكن يتعين مع الأسف الإشارة إلى أن فرنسا لا تزال، حتى اليوم، تحتل بصورة غير مشروعة جزيرة مايوت القمرية وأنها لم تتخذ إطلاقا موقفا عمليا يؤيد إجراء حوار صريح وبناء من أجل عودة مايوت إلى إطارها الطبيعي.

"ونظرا لما تقدم، فإن حكومة جزر القمر تطلب مجددا إلى الأمين العام للأمم المتحدة بذل مساعيه الحميدة لحث الجانب الفرنسي على اتخاذ قرار لحل هذه المشكلة الأليمة.

رابعا - المعلومات المقدمة من منظمة الوحدة الإفريقية

٧ - أبلغ الأمين التنفيذي والمراقب الدائم عن منظمة الوحدة الإفريقية لدى الأمم المتحدة الأمين العام للأمم المتحدة، في الرسالة التي وجهها له في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية اتخذ في دورته العادية الثلاثين، المعقودة في تونس من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، القـــرار AHG/Res.232 (XXX) بشأن جزيرة مايوت القمرية، والذي أحال إليه نصه. وفيما يلي فقرات جزء من منطوقه:

"...

"٢ - يؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت القمرية؛

"٣ - يؤكد من جديد تضامنه مع شعب جزر القمر في تصميمه على استعادة الوحدة السياسية لبلده والزود عن سيادته وسلامته الإقليمية؛

"٤ - يناشد الحكومة الفرنسية تلبية المطالب المشروعة لحكومة جزر القمر على النحو المبين في القرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية؛

"٥ - يدعو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية إلى بذل قصارى جهودها على الصعيدين الفردي والجماعي، من أجل إعلام وتوعية الرأي العام الفرنسي والدولي بمسألة جزيرة مايوت القمرية، بهدف حمل الحكومة الفرنسية على إنهاء احتلال جزيرة مايوت؛

"٦ - يؤكد من جديد أن الاستفتاء على تقرير المصير الذي أجري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لا يزال الاستشارة الوحيدة الصحيحة التي تنطبق على الأرخبيل بأكمله؛

"٧ - يناشد جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية والمجتمع الدولي أن تدين وترفض أي مبادرة يمكن أن تتخذها فرنسا من أجل إشراك جزيرة مايوت القمرية في تظاهرات تبدو فيها مستقلة عن جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية؛

"٨ - يدين اعتبار الاتحاد الأوروبي جزيرة مايوت القمرية كيانا فرنسيا والمعونة التي يتأهب لتقديمها إليها بوصفها امتدادا للجمهورية الفرنسية؛

"٩ - يطلب إلى دول إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لا سيما الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، معارضة وإدانة هذه المبادرات التي تمس السلامة الاقليمية لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية؛

"١٠ - يفوض اللجنة السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية، والتابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يستأنفا الحوار مع السلطات الفرنسية واضعين في الاعتبار الإعلان الصادر في موروني في حزيران/يونيه ١٩٩٠ من أجل التوصل إلى تسوية سريعة لمسألة جزيرة مايوت القمرية؛

"١١ - يحث لجنة منظمة الوحدة الإفريقية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية وكذلك الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية على الاجتماع في موروني قبل انعقاد الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية بهدف بحث الطرق والوسائل التي يمكن أن تيسر الدعوة إلى عقد مؤتمر ثلاثي؛

"١٢ - يطلب مواصلة إدراج مسألة جزيرة مايوت القمرية في جدول أعمال جميع دورات منظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة، وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية إلى أن تعاد جزيرة مايوت القمرية إلى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية؛

"١٣ - يطلب أيضا إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يتابع تطور المسألة وأن يقدم تقريرا إلى الدورة القادمة للمجلس الوزاري".

خامسا - ملاحظات

٨ - ظل الأمين العام على اتصال وثيق بجميع الأطراف، وأبلغها استعداده لبذل مساعيه الحميدة في البحث عن حل سلمي للمشكلة.

- - - - -